

يكون الناس مغلوبين سمع كمن على هذا يتبين غضب الناس اذ لا يقع بجاني تا مل
 واستغفر الله العظيم كما قال الرازي شرب اعترضني بان قابل ذلك ابو جيان
 وحده قلت وهو غير مستعين ما المانع من ان قولهم كسر ما قبل الاض محله اذ الم
 يكن كسور اصالة والابقي على كسره والمبني فثمان هو كما دل عليه كلامه
 في المبني على حركة اما المبني على الحرف فلا يكون الا ظاهرا حتى يازيدون ولا جليلين
 عندنا واما المبني على السكون فيكون ظاهرا نحو كم ومن ومقدراكتي واذ فان
 السكون الموجود سكون بنية لا بنا ان قلت اجعله سكون بنا اعني عن البنية كما
 تعني الهمزة عن حركة هو لا قلت فرق بينهما لان البنية في هو لا تتصم مع سكون
 الهمزة وتحرركها بحركة ما تخصص الكسرة تايير لهنها واما بنية الالف في اذ
 فلا تقبل الا السكون فسكونها الظاهر ليس تايير لهنها فوجب ان يقال اذ مبني
 على سكون مقدر وضع منه السكون الاصيل واذ اصغت الحركة ظهور الحركة فلا غرابة
 في وضع السكون ظهور السكون نحو من اعلم انه ان استعمل طرفا كما عتقت
 امس بني اتفاقا والا فان كان كسر لمسوي امس من الاموس او اضيف كضي
 امسا او عرف بال كضي الامس او صغر كضي اميس او كسر كضفت اموس اعرب
 منصرفا اتفاقا والا نحو مضي امس مراد به معينا فذهب الجحيزين بناوه على
 الكسر في الاحوال الثلاثة ولتجيم مذهبها ان احداهم اعرب به اعرب بالانصرف
 في الاحوال الثلاثة وهو مذهب اقلهم ثانيا وذهب الكثرهم اعرب به
 الاعراب المذكور حال الرفع وبنائه على الكسر حال الجر والنصب اما مذهب الجحيزين
 فوجه بنايه انه تضمن معنى حرف التعريف بدلالة على وقت معين هكذا جعلوا
 واقول تضمن الاسم معنى الحرف حقيقة ان يودي معنى الحرف بذلك الاسم كما يودي
 الشرط والاستفهام اللذان هما معناه ان وهما معني ولا كذلك امس فان المراد به

اليوم

اليوم الماضي وليس مستعملا في التعريف غاية الامر انه ليس المراد مطلق يوم
 ماض بل معين الازمان يقال ان قولهم ان حقيقة التضمن ما ذكره تقرر ب
 بدليل كلامهم في امس ونحوه كما سمع لا واسم الاشارة فتمهل واما مذهب الجحيزين الاقل
 فوجهه ان فيه العلمية الجنسية لانه اسم لما هيبة اليوم الماضي المعينة كان ذلك
 اليوم هو الذي قبل يومك بقرب او معتق ما عليه والعدول عن الاسم هذا
 فوضح ما في الخليلي قلت لو كانت فيه العلمية لكان تعريفه بها يتنوع وجوز ال
 عليه فلا يصح العدل عنها فان قيل المراد عدل عنها الى التعريف بالعلمية قلنا
 يلزم منع صرف جميع الاعلام لمثل هذا ولا قابل به فالوجه ما اشار له الامام الرضي
 من ان المنع للعدل المذكور والتعريف المشبه للعلمية في كونه ليس باداة ملغوظ
 بها يعني وهو الماخوذ من ال المعبر بعد حذفها ولا علمية اصلا لتبصر بالمقام
 دقيق واما مذهب الكثرهم في وجهه انه حيث كان لكل من البناء والاعراب وجه
 فلا يهل واحد ثم جعلوا الاعراب حال الرفع تخصيصا للاشرف بالاشرف ثم
 جبروا البناء فجعلوا له محلين اعني النصب والجر اشارة لبعض هذا الرضي
 واستغفر الله العظيم على اصلة اللغات السالكين اعني على القاعدة عند جودها
 وهو الكسر والمراد القاعدة الاولوية ووجهه ان الكسر كالعدل للسكون للاختصاص
 هذا بالاسم وذلك بالفعل والتخلص من وجود الشيء بوجوده اقوي وقال
 الشاطبي وجهه ان الكسر حيث اتى به للتخلص من الساكنين لا يلبس بحركة الاعراب
 اذ لا يكون اعراب الاعم التثني او ما عاقبه من ال والاضافة او قلت ينعف
 هذه ابان التثنيين بالسائل وقد نجد التخلص بالكسر حال الاضافة مع قيام
 اللبس الذي لاحظه نحو مرتب بها كحج العقم مثني مصاف ومع التثني بها في مرتبة
 يزيد العالم بكسر التثنيين لالتقاء الساكنين وقال العلامة سعد الدين وجهه